

Distr.: General
28 December 2006
Arabic
Original: English



التقرير الشهري للأمين العام بشأن دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٢ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥). وهو يغطي الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

ثانياً - انعدام الأمن في دارفور

٢ - في الفترة المشمولة بهذا التقرير، ظلت الحالة الأمنية في دارفور شديدة التفجر حيث واصلت الحكومة والأطراف غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور السعي بلا هوادة إلى حل الأزمة حلاً عسكرياً. بما يتنافى مع ذلك الاتفاق واتفاق نجامينا بشأن وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية. وتعقدت الحالة نتيجة استمرار التوتر داخل الفصائل المتمردة المتحاربة وفيما بينها، كما زادت من تفاقمها الصراعات بين القبائل، لا سيما في جنوب دارفور. وأفادت التقارير بحدوث مواجهات بين جماعات مؤيدة لاتفاق سلام دارفور في شمال الإقليم وجنوبه على حد سواء. وفي الوقت نفسه، قامت جماعات المعارضة المسلحة التشادية، المتمركزة في دارفور، باستئناف هجماتها في عمق الأراضي التشادية. ووردت كذلك تقارير تفيد بأن الجماعات المتمردة في دارفور تتلقى أسلحة من داخل تشاد. وازدادت في جميع أنحاء المنطقة هجمات الميليشيات على المدنيين بينما أدت الهجمات على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وأفراد الاتحاد الأفريقي إلى الحد بشكل كبير من إمكانية تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان الواقعين في شراك هذا الصراع.

٣ - وتفاقمت حدة المواجهات العسكرية بين حكومة السودان والأطراف غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، وامتدت إلى



مناطق خارج شمال دارفور. ففي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، شنت ميليشيات الجنجويد، بدعم من طائرات هليكوبتر تابعة للقوات المسلحة السودانية، هجوماً على مواقع لمجموعة الـ ١٩/جبهة الخلاص الوطني في ملقط بشمال دارفور. وقامت جبهة الخلاص الوطني، رداً على ذلك، بمهاجمة موقع للقوات المسلحة السودانية في بلدة كاري ياري الواقعة قرب الحدود التشادية وذلك في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وأفادت التقارير بأن قوات المتمردين المشتركة تمكنت من السيطرة على كاري ياري في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، بينما تكبدت القوات المسلحة السودانية عدداً كبيراً من الإصابات. وقامت طائرات حكومية في وقت لاحق بقصف البلدة الخاضعة لسيطرة المتمردين. وزعمت جبهة الخلاص الوطني أنها استولت على العشرات من المركبات وأسرت المئات من جنود القوات المسلحة أثناء المعركة. وتم إجلاء ١٢ من جنود القوات المسلحة أصيبوا إصابات بالغة إلى الفاشر، بينما استقبل مستشفى في بلدة بهاي بتشاد ٧٧ مصاباً من الجنود والمتمردين على حد سواء.

٤ - وهاجمت القوات المسلحة السودانية يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر مواقع للمتمردين في كُلبس بغرب دارفور. وقد قام ممثلي الخاص بزيارة شمال دارفور في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وناشد قادة قوات مجموعة الـ ١٩ وجبهة الخلاص الوطني وقف الهجمات واغتنام فرصة حلول شهر رمضان المبارك لإنهاء العنف المتصاعد. وحصل على تعهدات شفوية من قادة المتمردين بأنهم لن يقوموا إلا بالدفاع عن أنفسهم. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، واصلت القوات المسلحة السودانية هجماتها بقصف جوي لأماكن في شمال كُلبس يُشتبه في كونها مخبئاً لأفراد جبهة الخلاص الوطني. ومع تردي الحالة الأمنية، جرى إجلاء ١٨ من موظفي المساعدة الإنسانية من كُلبس إلى الجنيينة. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، قصفت الحكومة مناطق واقعة في شرقي بئر مزة بشمال دارفور.

٥ - وبينما التزمت الأطراف الموقعة على اتفاق سلام دارفور بوقف إطلاق النار فيما بينها خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، تصاعدت حدة التوتر بين الأطراف وأفادت تقارير بوقوع حوادث بسيطة وهو الأمر الذي يعكس هشاشة التحالف بينها وانعدام الانضباط في صفوف قواتها. ففي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، حدث تبادل لإطلاق النار في مدينة الفاشر بين جناح ميناوي التابع لحركة تحرير السودان وجنود حكوميين مما أدى إلى وقوع إصابات بين ثلاثة مدنيين على الأقل. وفي اليوم التالي، حاول جنود حكوميون الإغارة على منزل في الفاشر يشغله جنود من جناح ميناوي التابع لحركة تحرير السودان. ووردت أيضاً أنباء عن وقوع عدد من الحوادث الأمنية في نيالا بين جنود من جناح ميناوي وقوات الأمن الحكومية.

٦ - وأدى القتال بين الجماعات المتمردة والتوتر بين القبائل في المناطق التي تسيطر عليها أطراف مؤيدة لاتفاق سلام دارفور إلى مزيد من التعطيل لتنفيذ اتفاق السلام الهش. ففي مهاجرية بجنوب دارفور، استؤنفت في الفترة المشمولة بالتقرير المواجهات بين جناح ميناوي التابع لحركة تحرير السودان، وجناح الإرادة الحرة المنبثق من عباءة تلك الجماعة المتمردة نفسها والمنشق عنها، وذلك حين صد جناح ميناوي هجوما قامت به في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر قوات من جناح الإرادة الحرة قوامها ٣٠٠ فرد تقريبا. وفي الوقت نفسه، تفاقمت حدة التوتر في بلدة قريضة بجنوب دارفور بين جناح ميناوي الذي ينتمي معظم أعضاؤه إلى قبيلة الزغاوة وبين السكان المحليين من قبيلة المساليت الذين كانوا من مؤيدي ذلك الجناح في السابق. ففي أعقاب الهجوم الذي تعرض له في ٢٨ أيلول/سبتمبر مقر جناح ميناوي القريب من البلدة، ثار أفراد من قبيلة المساليت بقريضة على قوات الجناح احتجاجا على تزايد الهجمات على المدنيين في الآونة الأخيرة. وقد قيل لممثلي الخاص أثناء زيارته للمنطقة في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر إن انعدام الانضباط بين قوات جناح ميناوي أدى إلى زيادة أعمال قطع الطريق فيها. ووردت تقارير تفيد بوقوع حوادث إطلاق النار يومي ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر قرب بلدة قريضة مما أسفر عن مصرع شخص واحد وإصابة آخرين بجراح. ونتيجة لهذه الحالة من انعدام الأمن السائدة في قريضة، قامت إدارة شؤون السلامة والأمن بنقل ٧ من موظفي الأمم المتحدة و ٧٠ من موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية من قريضة إلى نيالا.

٧ - وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر كذلك، واصلت ميليشيات مسلحة شن هجماتها على المدنيين دون أن تتعرض للعقاب. ففي يومي ٨ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر، قامت عناصر مسلحة تمتطي ظهور الجمال وعلى متن مركبات بإحراق قرى عدة قرب مخيم شداد للمشردين داخلها الواقع على بعد ٧٠ كم جنوبي الفاشر. وحينما حاول سكان القرى الفرار إلى المخيم، أطلق أفراد الميليشيا النار عليهم. وأفادت التقارير أن أفراد الميليشيا استخدموا مزارع القرويين المشردين كمرعى لحيواناتهم.

٨ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، قامت عدة مئات من أفراد الميليشيا العربية يرتدون زيا عسكريا ويحملون مدافع رشاشة وقنابل صاروخية بمهاجمة قرى جيباسيش وهجليج وسيبيريا وقوز منو بغرب دارفور، ونهبوا المواشي وقتلوا ٥٢ شخصا على الأقل، منهم العديد من الأطفال والعجائز. وفي وقت لاحق، اشتبك متمردون من حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة مع القوات المهاجمة، وادعي بأنهم قتلوا ٢١ من أفراد الميليشيا. ولم تقم القوات الحكومية المتمركزة في موقع قريب للقوات المسلحة السودانية بالتدخل لوقف الهجوم.

٩ - واستمرت في الفترة المشمولة بالتقرير أعمال قطع الطريق في دارفور دونما رادع. ففي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قام قطاع طرق يمتطون ظهور الجياد والجمال بنصب كمين لحافلتين تجاريتين قرب كاس بجنوب دارفور، مما أدى إلى مقتل السائقين وإصابة راكبين إصابات بالغة. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، نصب ٣ رجال كميناً لشاحنة على الطريق بين نيالا وكوبوم. وقتل المهاجمون السائق وأصابوا آخرين بجراح. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وردت أنباء عن قيام متمردين من جناح عبد الشافي التابع لحركة تحرير السودان بسلب سائقي ٣ شاحنات تجارية في منطقة تبعد ١٠٠ كم غربي الطويلة.

١٠ - وتواصلت عمليات الاختطاف والنهب المسلح لمركبات المساعدة الإنسانية. ففي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، نصب ٥ مسلحين كميناً لمركبتين تابعتين لمنظمات غير حكومية دولية على بعد ١١ كم من نيالا. وتمكن سائق المركبة الثانية من الهرب بينما اعتدى المهاجمون بالضرب على سائق المركبة الأولى وسرقوا ما معه من أموال. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أوقف ٨ من أفراد الميليشيات مركبتين تابعتين لمنظمات غير حكومية دولية في منطقة جوسة شرق على بعد ٣٥ كم شمالي نيالا. وقام المهاجمون بسرقة أموال، وجهاز هاتف ساتلي وغير ذلك من المقتنيات الثمينة. وفي الفترة نفسها، أقدم ١٢ مسلحاً على مهاجمة أربعة من موظفي المعونة بين زالنجي ونيرتي واعتدوا عليهم بالضرب وهددوهم بالقتل. وتعرضت موظفة للتحرش الجنسي من قبل المهاجمين. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، سرق ٥ رجال مركبة تابعة لمنظمة غير حكومية دولية وجهاز هاتف ساتلي في مخيم دورتي للمشردين داخليا.

١١ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت قوات الاتحاد الأفريقي تواجه تحرشات الجماعات المتمردة والقيود على الحركة التي تفرضها عليها. ففي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، احتجزت قوات قوامها ١٤٠ فرداً من جناح ميناوي التابع لحركة تحرير السودان دورية لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لمدة ساعتين في ثابت كرهينة بسبب مرافقة الدورية لممثلين عن جناح عبد الشافي التابع لحركة تحرير السودان أثناء عبورهم مناطق يسيطر عليها جناح ميناوي. وسمح للدورية بمتابعة سيرها إلى زمزم بعد أن سلم ممثلو جناح عبد الشافي ٥ أجهزة هاتف ساتلية. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قام اثنان من قادة جناح ميناوي وعمدة قرية كبدو بمطالبة البعثة الأفريقية بإخلاء موقع فريقها في تلك القرية الواقعة في جنوب دارفور في غضون ٢٤ ساعة، متهمين إياها بعدم التزام الحياد. وقد عادت البعثة إلى موقعها في اليوم التالي بعد أن قدم القائدان اعتذارهما.

١٢ - وفي تطور أحدث عهدا ومثير للجزع للغاية، حدثت يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر اشتباكات خطيرة في الفاشر بين قوات الجنجويد وجناح ميني ميناوي التابع لحركة تحرير السودان . وفي أعقاب ذلك ، جرى في اليوم التالي نقل حوالي ١٣٥ من موظفي الأمم المتحدة غير الأساسيين إلى الخرطوم. وأعلنت البعثة الأفريقية في السودان وبعثة الأمم المتحدة في السودان حالة استنفار أمني قصوى أثناء تلك الاشتباكات وفي الفترة التالية لها مباشرة.

١٣ - وقد تدهورت الحالة في غرب دارفور تدهورا كبيرا في الشهر الماضي حيث تزايدت أعمال قطع الطريق ونصب الكمائن على الطرق لا سيما إلى الشمال من الجنيينة على طول الحدود السودانية التشادية. وجرى اختطاف ٣ سيارات في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، اثنتان منها من بلدة الجنيينة نفسها التي فرض فيها حظر التجول. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، هاجمت مجموعة من ٣٠ رجلا مدججين بالسلاح شاحنة تجارية تحمل مواد طبية ومواد غير غذائية على الطريق بين كوندوي وصربا مما أسفر عن مقتل ٢٢ شخصا وإصابة العديدين بجراح. وقد قام السكان المحليون في صربا، احتجاجا على ذلك، باحتجاز طائرة هليكوبتر أرسلتها البعثة الأفريقية في السودان للتحقيق في الواقعة.

ثالثا - المسائل الإقليمية

١٤ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير ترددا خطيرا في العلاقات الثنائية بين تشاد والسودان كان من علاماته الهجوم الذي تعرض له موقع للقوات المسلحة السودانية في كاري ياري والذي سبقت الإشارة إليه في الفقرة ٣ أعلاه، إضافة إلى الهجمات الجديدة التي تشنها ضد حكومة تشاد جماعات المعارضة التشادية المسلحة المتمركزة في دارفور.

١٥ - وفي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، سيطرت جماعة من المتمردين التشاديين شُكلت حديثا، تتمركز على ما يُفترض في دارفور وتطلق على نفسها اسم اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية على بلدي جوزبيدا وأم تيمان لفترة قصيرة، وانسحبت الجماعة فيما بعد إلى مواقع خارج هاتين البلديتين. وقد لاحقت القوات المسلحة التشادية المتمردين مما أسفر عن وقوع المزيد من الاشتباكات العنيفة في الأراضي التشادية قرب الحدود السودانية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وأفادت التقارير بأن الجانبين تكبدا خسائر جسيمة، بما في ذلك مقتل نائب رئيس أركان القوات المسلحة التشادية. واتهمت تشاد كذلك القوات الجوية السودانية بقصف بلدات بهاي وتيني وكاري ياري وبأميننا على طول حدودها الشرقية، وهو الاتهام الذي نفتته الحكومة السودانية.

١٦ - وفي تصعيد جديد للعنف، قام اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر بشن هجوم على بلدة أيبشي الواقعة على بعد ٩٠٠ كم تقريبا شرقي نجamina، وأخضعها لسيطرته. وذكر قائد الاتحاد، وزير الدفاع السابق محمد نوري، أنه قتل في المعركة ٢٢ متمردا و ١٤٠ جنديا حكوميا. واستعادت حكومة تشاد البلدة بعد يوم واحد من القتال. وقامت الحكومة التشادية، استجابة لهذه الحالة، بتمديد العمل بحالة الطوارئ لمدة ٦ أشهر إضافية في نجamina وفي العديد من المناطق الواقعة شرق البلد.

١٧ - وبما أن بلدة أيبشي تعد مقرا للعشرات من منظمات الإغاثة، فإن الأحداث الأخيرة انتقصت إلى حد كبير من القدرة على توفير المعونة إلى السكان المحتاجين. وقد ارتفع عدد اللاجئين السودانيين في تشاد إلى ما يفوق ٢٣٤ ٠٠٠ لاجئ. كما يوجد كذلك ٤٧ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى و ٩٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا. وسبق أن أفاد كل من برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن معونة موجهة للاجئين تقدر قيمتها بما يناهز ١,٥ مليون دولار نُهبَت في بلدة أيبشي خلال أحداث يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٨ - وأفادت التقارير أن جماعات متمردة تشادية قامت عدة مرات بعبور الحدود مع السودان. ووردت أنباء تفيد بأن الحكومة التشادية عززت وجودها الأمني حول العاصمة حيث واصل متحدث باسم المتمردين التهديد بشن هجمات أخرى في المستقبل.

١٩ - وفي تطور آخر مثير للقلق، اتهمت حكومة أفريقيا الوسطى السودان بمساندة المتمردين فيها وذلك إثر استيلاء جماعة صغيرة تُسمى اتحاد القوى المتحالفة على بلدة بيراو الواقع قرب الحدود مع تشاد والسودان. وقد نفى السودان هذا الاتهام أيضا. وأفادت التقارير أن تشاد ذكرت أنها ستبعث بقوات لجمهورية أفريقيا الوسطى للمساعدة على قتال المتمردين.

رابعاً - حقوق الإنسان والحماية

٢٠ - لا يزال استمرار ارتفاع مستوى انعدام الأمن، لا سيما في جنوب دارفور، يضطر أعدادا كبيرة من المدنيين إلى الفرار من قراهم وترك أراضيهم الزراعية. وأدى تزايد الوجود العسكري في البلدات إلى زيادة خطر تعرض السكان المدنيين للاعتداءات من قبل الجماعات المسلحة. وتواصلت الهجمات التي تُشن في مخيمات المشردين داخليا وما حولها، وما زال العنف ضد النساء والفتيات مدعاة للقلق. ولم تحرز المحاكم في دارفور بوجه عام إلا قدرا يسيرا من التقدم في التصدي لهذه الاعتداءات.

٢١ - وأدى القتال بين المتمردين والاشتباكات بين القبائل في مهاجرة وقريضة بجنوب دارفور إلى تشريد أعداد كبيرة من المدنيين. وقد هجرت أعداد من المشردين بلغت ١٠ ٠٠٠ مشرد مخيماتها الواقعة في مهاجرة وما حولها للبحث عن ملاذ قرب موقع مجموعة البعثة الأفريقية في السودان. وفيما عاد الكثير منهم في وقت لاحق، اضطر تجدد التوتر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ما يقرب من ٢ ٠٠٠ شخص على التماس الملاذ مرة أخرى قرب البعثة الأفريقية. ولقي ٥ محاربين ومدني واحد مصرعهم في هذه الاشتباكات وأُحرق أكثر من ١٥٠ منزلاً. ويوجد بقريضة الآن أكبر تجمع في المنطقة للمشردين داخليا حيث تؤوي أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ منهم. وهناك الآلاف من المشردين غيرهم مشتتون في الأحرار حيث القدرة على توفير المساعدة الإنسانية محدودة للغاية.

٢٢ - ومع احتدام القتال في دارفور، تقع على المدنيين حتما وطأة الصراع. ففي شمال دارفور، لا يزال السكان الريفيون يعانون من استمرار الاشتباكات العسكرية بين جبهة الخلاص الوطني والقوات المسلحة السودانية وعمليات القصف الجوي. ولا يزال حجم الخسائر بين المدنيين غير معروف إلى حد بعيد نظرا لتعذر الوصول إلى هذه المناطق لأسباب أمنية. ومع فرار السكان إلى مناطق يتعذر الوصول إليها، يتزايد تعرضهم للخطر.

٢٣ - واستمر في تشرين الأول/أكتوبر توارد الأنباء عن وقوع أحداث عنف في مخيمات المشردين داخليا وما حولها. ففي ليلة ٤ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل اثنان من المشردين داخليا في مخيم كلمة على يد جماعة يتراوح عددها من ١٠ إلى ١٥ مسلحا. وفي اليوم نفسه، قام أفراد يُشتبه في انتمائهم إلى قبيلة الفلاتة بمهاجمة ١٢ من المشردين داخليا كانوا يجمعون حطباً قرب مخيم ياسين بجنوب دارفور. واختطف المهاجمون أحد المشردين وسرقوا بعض الماشية. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، لقي رجل من المشردين داخليا مصرعه على أيدي أفراد من الميليشيات خارج مخيم أباراراس بجنوب دارفور.

٢٤ - وفي قريضة، أصبح الآن المدنيون الذين سبق أن وقعوا ضحية لهجمات الميليشيات الموالية للحكومة عرضة لهجمات الميليشيات والمتمردين على حد سواء. وأفادت التقارير في تشرين الأول/أكتوبر بتعرض المدنيين لخسائر في الأرواح وإصابات علاوة على العشرات من حالات الاعتداء الجسيم الجديدة، بما في ذلك الاختطاف والاعتصاب والتحرش والتعذيب، على أيدي مقاتلي جناح ميناوي التابع لحركة تحرير السودان. وحدث كذلك طفرة في عدد حالات العنف القائم على نوع الجنس. ومما يدعو إلى القلق أيضا توارد الأنباء عن أن جناح ميناوي يمنع النساء من إبلاغ البعثة الأفريقية في السودان بحوادث العنف الجنسي.

٢٥ - وشهدت ٥ مخيمات للمشردين داخليا في غرب دارفور علاوة على مخيمي أبو شوك والسلام بشمال دارفور عددا متزايدا من حالات الاغتصاب، بينما وردت أنباء عن أعمال عنف تستهدف النساء والفتيات في كبكاية وكُتْم. ومع استمرار حدوث حالات العنف الجنسي القائم على نوع الجنس، لا تزال المحاكم في دارفور تسير ببطء في محاكمة مرتكبيها. إضافة إلى ذلك، تتكرر حالات عدم مثول المدعى عليهم والشهود الرئيسيين أمام المحكمة، لا سيما في القضايا المرفوعة ضد عناصر حكومية. ففي غرب دارفور، قامت محكمة الجينية العامة يومي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر بإرجاء النظر في قضيتي اغتصاب نظرا لتكرار غياب المدعى عليهم، بمن فيهم أحد أفراد قوات الدفاع الشعبية وجندي من جنود القوات المسلحة السودانية. كما لم يحضر رئيس الشرطة المحلية بالجينية جلسة الاجتماع المعقودة يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر وكان مطلوبا لتقديم أدلة. وقد ذكر القاضي، أن المحكمة ظلت طوال أكثر من عام تطلب حضور مسؤول الشرطة هذا دون أن تكلل جهودها بالنجاح.

٢٦ - وتواصل السلطات الحكومية فرض القيود على حرية حركة موظفي الأمم المتحدة وأنشطتهم، مخالفةً بذلك التزامات الحكومة بموجب اتفاق مركز القوات. فقد قامت سلطات الأمن الوطني، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، بمنع اثنين من موظفي الأمم المتحدة من امتطاء طائرة الأمم المتحدة المتجهة إلى نبالا بزعم أنهما في حاجة إلى "تصريح" من مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية الحكومي. وفي غرب دارفور، يطالب الآن مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية جميع موظفي الأمم المتحدة، فيما عدا موظفي بعثة الأمم المتحدة في السودان، بحمل تصاريح السفر خلافا لاتفاق مركز القوات. وفي الوقت نفسه، لا يزال والي شمال دارفور يؤكد أنه "لم يتلق أي أوامر" من الخرطوم بشأن تطبيق اتفاق مركز القوات، ومن ثم فإنه سيصدر تصاريح السفر بما يتماشى مع الاتفاقات السابقة.

خامسا - الحالة الإنسانية

٢٧ - على الرغم من أن العمليات الإنسانية في دارفور ما زالت تعيقها الحوادث الأمنية والقيود المفروضة على وصولها، فإنه لا يزال هناك مكاسب في جميع قطاعات إنقاذ الحياة البشرية الخمسة، كما تبين ذلك الدراسة الاستقصائية عن الأمن الغذائي والتغذية التي أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وأظهرت الدراسة استقرار معدلات سوء التغذية ومعدلات الوفيات بالنسبة إلى العام الماضي. غير أنه ستكون هناك حاجة إلى موارد مالية إضافية خلال الأشهر الستة المقبلة للحفاظ على مستوى المساعدة الحالية.

٢٨ - ويزيد تحوّل خطوط المواجهة وزيادة انقسام الجماعات المسلحة وعدم وضوح تسلسلها القيادي من تعقيد وصول المساعدة الإنسانية الآمن إلى العديد من الأشخاص

المتضررين بالصراع في دارفور الذين يبلغ عددهم ٣,٨ مليون شخص. وعلاوة على ذلك، فإن تكرار أعمال السطو المسلح تجعل سفر العاملين في المجال الإنساني على الطرق محفوفاً بمخاطر متزايدة. وتجري الأمم المتحدة بانتظام تقييماً للأوضاع الأمنية المحلية، كما تحاول أن تؤمن الطرق وتتفاوض على المرور الآمن لقوافل المعونة، والدعوة في الوقت نفسه إلى مراعاة المبادئ الإنسانية. غير أن هذه الجهود أصبحت أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

٢٩ - ورغم القيود المتعددة الأوجه، تمكن مجتمع الأنشطة الإنسانية حتى الآن من تنفيذ معظم برامج حماية المعايير الإنسانية. وفي أيلول/سبتمبر، وزع برنامج الأغذية العالمي وشركائه الأغذية على ما يناهز ثلاثة ملايين شخص رغم استحالة الوصول إلى ١٩٥ ٠٠٠ شخص نتيجة للقتال وقطع الطريق في شمال دارفور. واستكمل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بنجاح في أيلول/سبتمبر الدراسة الاستقصائية السنوية التي تجريها هذه المؤسسات عن الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ في دارفور (انظر الفقرة ٢٧ أعلاه). وتبين النتائج الأولية أن المعدلات العامة لسوء التغذية بقيت دون تغيير من الناحية الإحصائية ودون عتبة الطوارئ، وأن معدل سوء التغذية الحاد الشامل يساوي ١٣,١ في المائة ومعدل سوء التغذية الحاد الشديد يساوي ٢ في المائة. غير أن الحالة في شمال دارفور لا تزال تنطوي على مشاكل، إذ أن معدل سوء التغذية الحاد الشامل يساوي ١٦ في المائة، وهو معدل يزيد عن عتبة الطوارئ التي تساوي ١٥ في المائة. وانخفضت معدلات الوفيات من ٠,٤٨ لكل ١٠ ٠٠٠ في اليوم عام ٢٠٠٥ إلى ٠,٣٦ في عام ٢٠٠٦. وستبقى المعونة الغذائية ضرورية عام ٢٠٠٧ إذ أنه ما زال يعتبر أن ٧٠ في المائة من السكان المتضررين من الصراع يفتقرون إلى الأمن الغذائي. ولم يزرع الأراضي هذا العام سوى ٥١ في المائة من الأسر المعيشية التي شملتها الدراسة الاستقصائية، وهي نفس النسبة كما في عام ٢٠٠٥. وسيوقف نجاح المحاصيل ورصدها على مستويات انعدام الأمن السائدة خلال الأشهر المقبلة.

٣٠ - وفي غرب دارفور، تم كبح تفشي مرض الإسهال المائي الحاد باتخاذ تدابير وقائية من قبيل كلورة مراكز المياه وتعجيل عملية توزيع الصابون والتثقيف المتعلق بالنظافة الصحية. وخلال فصل الأمطار، جرى أيضاً تعزيز أنشطة مراقبة تفشي الأمراض المنقولة من قبيل الملاريا والحمى الصفراء.

٣١ - واستجابة لتدفق عشرات الآلاف من المشردين داخلياً الجدد إلى عدة مخيمات، وسع مجتمع الأنشطة الإنسانية خدمات المياه والتصحاح، وحسن الخدمات الصحية وزاد من عمليات توزيع الأغذية. وبشكل عام، يتمتع حالياً ٧٣,٣ في المائة من السكان المتضررين في

دارفور بإمكانية الحصول على المياه الآمنة، بالمقارنة مع ٦٢,٥ في المائة في العام الماضي. وقد تسبب انعدام الأمن وأحوال الطرق نوعاً ما في تأخير توزيع المواد غير الغذائية، ولكن الشاحنات التجارية تمكنت من توفير المأوى ومواد أخرى لأكثر المجموعات احتياجاً في مخيمات المشردين داخلياً والمدارس والمستوصفات ودور الأيتام.

٣٢ - وخلال الشهرين الأخيرين، عملت السلطات السودانية بشكل متزايد على الحد من حيز العمل الإنساني في دارفور. وقامت دائرة الأمن الوطني بمنع ثلاث منظمات غير حكومية من العمل في جنوب دارفور. وتلقى مجلس اللاجئين النرويجي رسالتين من حكومة السودان تطرد بموجبهما المنظمة من دارفور وتطلب منها أن تسلم كل الأصول المادية إلى الحكومة قبل مغادرتها. وبينما أعرب المجتمع الدولي عن رفضه لمصادرة الممتلكات الإنسانية من جانب الحكومة، فإن المجلس أعلن أنه سينسحب من دارفور. وتندافع الوكالات الإنسانية ملء الفراغ الهائل الذي تركه طرد هذه المنظمة.

سادسا - تنفيذ اتفاق سلام دارفور

٣٣ - توقف تنفيذ عملية سلام دارفور تقريباً خلال تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. ورغم استمرار الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة تأييد الاتفاق، فقد طغى عليها تواصل القتال على أرض الواقع. وتحقيق بعض التقدم في إعداد الحوار والتشاور بين أهالي دارفور، وتحسين فعالية لجنة وقف إطلاق النار. غير أن التزامات تقاسم السلطة والثروات بقيت بشكل عام دون أن تعالج.

٣٤ - وأُخذ عدد من المبادرات، سواء من جهات فاعلة سودانية أو دولية، لتوسيع قاعدة دعم الاتفاق. غير أن الجهود تواجه عراقيل ناتجة عن زيادة انقسام جماعات المتمردين وبطء تنفيذ الاتفاق وانعدام التنسيق. وهناك مؤشرات على أن كلا الطرفين في الاتفاق يمكن أن يقبلا بعض طلبات الأطراف غير الموقعة.

٣٥ - وشهد تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر أيضاً تقدماً محدوداً جداً في تنفيذ البروتوكول الأمني للاتفاق. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت القوات المسلحة السودانية وحركة تحرير السودان - جناح ميناوي التابع لحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة - الجناح المؤيد للسلام إلى لجنة وقف إطلاق النار معلومات عن المواقع الإقليمية التي تطالب بها. وأفاد قائد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بأنه سيجري التحقق من هذه المواقع ومقارنتها بتلك التي أُعطيت في أيار/مايو خلال مفاوضات أبوجا. ورفض قائد القوات طلب الحكومة الداعي إلى إبعاد غير الموقعين من أماكن البعثة مبيناً أن باب الحوار

ينبغي أن يبقى مفتوحاً. وأُحيلت خطة الحكومة لترع سلاح الجنجويد إلى اللجنة المشتركة مع تعليقات من لجنة وقف إطلاق النار. غير أن تاريخ الجلسة المقبلة للجنة المشتركة لم يحدد بعد.

٣٦ - ولم يحرز تقريراً أي تقدم بشأن تقاسم السلطة في تشرين الأول/أكتوبر. وأصدر رئيس السودان عملاً باتفاق دارفور للسلام مراسيم لإنشاء أربع مؤسسات: السلطة الإقليمية المؤقتة لدارفور ولجنة الحدود التقنية المخصصة ولجنة إعادة التأهيل والتوطين في دارفور ولجنة التعويضات. غير أن جناح ميناوي ادعى أن المراسيم لا تتماشى مع بعض جوانب الاتفاق وأعادها إلى الرئاسة لتنقيحها.

٣٧ - وفيما يتعلق بتقاسم الثروات، اختتمت بعثة التقييم المشتركة في دارفور المرحلة الحالية من عملها بتعزيز العمل الميداني للفريق التقني. وليس من الممكن إنجاز مهمة هذه البعثة في هذه المرحلة بسبب انعدام الأمن السائد في دارفور ورفض جماعات دارفور الرئيسية الانضمام إلى الاتفاق.

٣٨ - وقد اعتُبرت استضافة جناح ميناوي التابع لحركة تحرير السودان في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر لمنتدى دام يوماً واحداً بشأن الحوار والتشاور بين أهالي دارفور في الخرطوم تطوراً إيجابياً. ويشكل هذا المنتدى، الذي حضره قطاع واسع النطاق يتكون مما يناهز ٥٠٠ من أهالي دارفور وكذلك ممثلون لحركة تحرير السودان - فصيل الإرادة الحرة وممثلون كبار عن حزب المؤتمر الوطني وحركة تحرير شعب السودان، أول جهد كبير تبذله الأطراف الموقعة على الاتفاق لمد يدها إلى المجتمع المدني. وكانت المناقشات صريحة فأوضحت الإمكانات التي ينطوي عليها الحوار والتشاور بين أهالي دارفور لتحفيز أصحاب المصلحة للمضي قدماً بعملية سلام مستدامة.

٣٩ - وخلال الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع سالم أحمد سالم، المبعوث الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، بمسؤولين سودانيين وكذلك بأطراف غير موقعة على اتفاق دارفور للسلام لتوسيع الدعم لعملية السلام في دارفور. وفي وقت لاحق، أجرى الموظف المسؤول بالبعثة والسيد سالم مفاوضات ثنائية بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها لإنعاش عملية السلام تحت مظلة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة واتفقا على تشكيل فريق على مستوى العمل للتحضير لاستئناف المباحثات في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وكُلّف الفريق أيضاً بالتشاور مع الموقعين على الاتفاق وغير الموقعين عليه وجهات فاعلة محلية أخرى، والتشديد على أهمية الوقف الفوري لأعمال القتال، وبالآليات

التي أنشأها اتفاق دارفور للسلام، والحاجة إلى تكملة الأحداث السياسية والالتزام بوقف إطلاق النار، الجديدة بحوار ومشاورات بين أهالي دارفور ذات مصداقية.

سابعاً - دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٤٠ - اتفقت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على مجموعة من تدابير الدعم الفورية من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وتشمل "مجموعة تدابير الدعم الخفيف" هذه الدعم اللوجستي والمادي، و ١٠٥ ضباط الأركان العسكريين، و ٣٣ من مستشاري الشرطة و ٤٨ مدنياً لمساعدة البعثة في مجالات الإجراءات المتعلقة بالألغام، والإعلام، وتقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق. والهدف من الدعم هو التعزيز الفوري لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي من خلال اضطلاع موظفي الأمم المتحدة بدور استشاري استباقي. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب الرئيس البشير عن تأييده لمجموعة المساعدة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، لم يكن من الممكن أن ينشر في دارفور سوى تسعة من مستشاري شرطة الأمم المتحدة وتسعة من ضباط الأركان العسكريين، وذلك في ضوء القيود التي فرضتها الحكومة على الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة المسافرين إلى دارفور عند ارتدائهم قبعات زرقاء.

٤١ - وقد حصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان على أراضٍ شرعت بنقل المعدات إلى الفاشر. وتم تأخير تسليم المجموعة كاملة مرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر بسبب إصرار الحكومة في بداية الأمر على التفاوض بشأن "بروتوكول" يتعلق بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. إلا أنه خلال اجتماع مع الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق الرئيس البشير على أن اتفاق مركز القوات الحالي كافٍ، وعلى إنشاء آلية ثلاثية مكونة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان لتيسير تنفيذ دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

٤٢ - وفي تطور إيجابي آخر، جرى في أديس أبابا في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر توقيع مذكرة تفاهم بشأن دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من جانب مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، والموظف المسؤول عن بعثة الأمم المتحدة في السودان.

٤٣ - وأُجريت خلال الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر في أديس أبابا مشاورات بشأن مجموعة الدعم "الثقيل" الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وهي تشمل عتاداً جويّاً كبيراً وقدرات استشارية ضخمة في المجال العسكري وفي مجال الشرطة ودعمها مدنياً لتنفيذ اتفاق دارفور للسلام ومجموعة من قدرات الأمم المتحدة

التمكينية. وحددت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معاً محتويات المجموعة المقترحة، التي يجري إطلاع حكومة السودان عليها. وفي ضوء الحالة المساوية على أرض الواقع، أعتزم المضي قدماً في تنفيذ كلا مجموعتي الدعم دون تأخير.

٤٤ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، شاركت في رئاسة اجتماع رفيع المستوى في أديس أبابا مع رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، ألفا عمر كوناري. وكان الهدف من هذا الاجتماع، الذي حضرته حكومة السودان وعدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، وعدد من البلدان الأفريقية التي تقدم حالياً جنوداً إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، تحديد الخطوات الملموسة ينبغي اتخاذها لتحسين الحالة الراهنة، خاصة إنعاش عملية السلام وإنشاء وقف معزز لإطلاق النار وتحديد الطريق إلى الأمام لحفظ السلام في دارفور.

٤٥ - وفيما يتعلق بالعملية السياسية، أسفر الاجتماع عن تفاهم مفاده أنه لا يمكن وضع حد للصراع إلا عن طريق تسوية تفاوضية وليس عن طريق حل عسكري. ووافق الاجتماع أيضاً على أن اتفاق دارفور للسلام الحالي سيقى في صميم أي تسوية، ولكنه يجب أن يكون أشمل وأن يكون للتشاور والحوار بين أهالي دارفور دور رئيسي في تكملة الاتفاق.

٤٦ - وخلصت مشاورات أديس أبابا أيضاً إلى نتيجة مفادها أنه ينبغي أن توضع مختلف الجهود المبذولة لحل الأطراف غير الموقعة على الانضمام تحت مظلة واحدة، وأن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة - اللذين يهييان بالشركاء الدوليين لتقديم الدعم كلما أمكن ذلك - هما في موقع أفضل من غيرهما لقيادة هذه العملية. وعلى هذا الأساس، تم الاتفاق على أن الخطوة القادمة تتمثل في أن يقوم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عما قريب بعقد اجتماع للأطراف غير الموقعة وجناح ميناوي التابع لحركة تحرير السودان والحكومة لمعالجة وحل المسائل المتعلقة بحلول نهاية السنة.

٤٧ - وأكدت المناقشات في أديس أبابا الأهمية الحيوية لتوصل جميع الأطراف إلى اتفاق على وقف أعمال القتال فوراً ورحبت بالقرار الذي اتخذ مؤخراً بتمكين قائد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من إقامة صلات مباشرة مع الأطراف غير الموقعة، مما سيعطيه مجالاً أكبر لدفع الأطراف بعيداً عن العنف ونحو المفاوضات.

٤٨ - كما تم إحراز بعض التقدم، على الأقل على الورق، بشأن الطريق إلى الأمام لحفظ السلام في دارفور. وباستعمال ورقة غير رسمية كنت قد عممتها قبل الاجتماع كنقطة انطلاق لمناقشتنا، جرى توضيح عدد من المبادئ الأساسية، بدءاً بالحاجة الأساسية إلى قوة

مستدامة من الناحية اللوجيستية والمالية، تكون قادرة على المساهمة في إعادة الأمن وحماية المدنيين في دارفور من خلال تنفيذ الجوانب الأمنية لاتفاق دارفور للسلام.

٤٩ - وفيما يتعلق بالتمويل، أبدت استعدادي لأقترح على الهيئات المعنية أن توفر الأمم المتحدة جميع التمويل اللازم لحفظ السلام في دارفور. غير أنني أرفقت اقتراحي هذا بتحفظ، حيث أشرت إلى أن هذا الاقتراح لن يحظى بالتأييد على الأرجح إلا إذا تمكنت الأمم المتحدة من توفير شكل من أشكال الدعم الإداري وآليات المساءلة للعملية.

٥٠ - وعمل الاجتماع المعقود في أديس أبابا على تأكيد الآمال بإمكانية أن تكون أية قوة لحفظ السلام في دارفور ذات طابع أفريقي في الغالب، وأن يأتي الجنود من القارة الأفريقية بقدر الإمكان. ولإكمال هذه القوات، أكد الاجتماع أن الأمم المتحدة ستوفر الدعم وهياكل القيادة والتحكم لحضور موسّع لحفظ السلام في دارفور. وقد أوضحت للمشاركين في الاجتماع أن هذا الشرط سيكون ضروريا لمشاركة الجهات المساهمة بقوات وأفراد شرطة، التي قد تلجأ إليها الأمم المتحدة لتوفير الدعم الضروري من الأخصائيين والمهام التمكينية، حيث إن هذه الجهات ستوفر أفرادا ومعدات على أن يكون لدى الأمم المتحدة هياكل وآليات موحدة للدعم في الميدان، وترتيبات قيادة وتحكم واضحة. كما اتفق المشاركون على ضرورة أخذ الحالة الأمنية الإقليمية بعين الاعتبار.

٥١ - وبالإضافة إلى هذه المبادئ الأساسية، اتخذ الاجتماع عددا من القرارات فيما يتعلق بالخطوات الفعلية اللازم اتخاذها لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور. وخلص الاجتماع إلى ما يلي: أن تستمر الأمم المتحدة في تنفيذ "مجموعة تدابير الدعم الخفيفة" المتفق عليها سابقا لصالح بعثة الاتحاد الأفريقي، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، وأن يتم المضي قدما في تنفيذ "مجموعة تدابير الدعم القوية" أو المرحلة الثانية، في تعاون تام مع الحكومة السودانية؛ وأن تتولى الآلية الثلاثية القائمة (الأمم المتحدة - الاتحاد الأفريقي - حكومة السودان)، التي كُوت لغرض مواصلة تنفيذ مجموعة التدابير الخفيفة، تسهيل تنفيذ مجموعة التدابير القوية؛ وأن يتم تكوين عملية مختلطة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في وقت لاحق، يرأسها ممثل خاص ويقودها قائد قوات يُعينان بالاشتراك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛ وأخيرا ينبغي أن أقترح على الهيئات المعنية، كما ذكر آنفا، أن توفر الأمم المتحدة جميع التمويل اللازم لحفظ السلام في دارفور

٥٢ - وتعكس العملية المختلطة التي ناقشناها في أديس أبابا، من الناحية المبدئية، التوصيات الواردة في تقريرتي المقدم إلى مجلس الأمن في ٢٨ حزيران/يونيه بشأن حفظ السلام في دارفور (S/2006/591). ومعنى ذلك أن العملية ستتكون مما لا يقل عن ١٧ ٠٠٠ جندي

و ٣ ٠٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، بالإضافة إلى قوات الشرطة النظامية التي يتم تحديد قوامها في وقت لاحق.

٥٣ - وتدعو استنتاجات نداء المشاورات الرفيعة المستوى الصادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى إنشاء عملية حفظ سلام أقوى وأكفأ وأفضل تمويلاً، تستفيد من أفضل ما توفره بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ومن تجربة الأمم المتحدة ومواردها. ويمكن أن تشمل هذه الفوائد المضافة في الوقت نفسه التمويل وتحديد ونشر القدرات والقوات التي قد لا تُتاح لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ وكذلك القيادة الموحدة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛ فضلاً عما تقدمه إدارة عمليات حفظ السلام من إسناد يومي ودعم وتوجيه.

٥٤ - غير أنه في الوقت الذي جرت فيه المناقشة في أديس أبابا، أعلن وزير خارجية السودان أن حكومته ستجري مشاورات داخلية بشأن عنصرين من عناصر خطة تحقيق التقدم في حفظ السلام في دارفور، وهما الحد الأقصى للقوات، والتعيين المشترك للممثل الخاص وقائد القوات، وأن الحكومة ستبلغني برأيها في موعد قريب.

٥٥ - وفي وقت لاحق، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعاً على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وأقر استنتاجات اجتماع ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

٥٦ - وخلال الجزء المفتوح من اجتماع مجلس السلام والأمن، وزعت حكومة السودان وثيقة بعنوان "موقف حكومة السودان من المسائل العالقة المثارة خلال الاجتماع التشاوري المعقود في أديس أبابا بشأن المرحلة الثالثة". وأعربت الحكومة في هذه الورقة عن الآراء التالية فيما يختص بالمسائل العالقة الناشئة عن الاجتماع المعقود في أديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

٥٧ - فيما يتعلق بالقيادة العليا لعملية مختلطة، أكدت الحكومة أن "الممثل الخاص" ينبغي أن يُعين بالاشتراك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وأن يكون "أفريقياً تقبله حكومة السودان". وخلال الاجتماع أضاف الرئيس البشير إلى هذا الموقف الإصرار على أن يُترك للاتحاد الأفريقي تعيين قائد قوة العملية المختلطة.

٥٨ - وفيما يتعلق بالقيادة والتحكم، كان موقف الحكومة السودانية في وثيقتها أن القيادة والتحكم مسؤولية الاتحاد الأفريقي وحده، وإن كان من الممكن تعزيز القيادة "بتطبيق نظم الأمم المتحدة وهياكلها، والاستعانة بمستشاري الأمم المتحدة" لمساندة هؤلاء القادة الأفارقة، على أن يكونوا في رُتب أدنى من رُتب القادة الأفارقة.

٥٩ - أما فيما يتعلق بحجم القوة، فقد أحالت الحكومة السودانية هذه المسألة في ورقتها إلى الآلية الثلاثية التي شُكلت لتسهيل تنفيذ المرحلتين الأوليين.

٦٠ - وأخيراً اقترحت الحكومة السودانية في وثيقتها أن يُحدد إطار زمني للجهات غير الموقعة لكي توقع اتفاق أبوجا، وبعد انقضاء تلك المهلة تتعرض هذه الجهات لجزاءات يفرضها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

٦١ - وتعكس هذه الاقتراحات بوجه عام رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر وجهها الرئيس البشير إلى بشأن هذه المواضيع نفسها.

٦٢ - وبعد النظر في الورقة السودانية، وفي الملاحظات التي أبدتها حكومة السودان والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، اللتين شاركتا بصفة مراقب في الجزء الأول من الاجتماع، أصدر مجلس السلام والأمن بلاغه المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وأيد البلاغ استنتاجات المشاورات الرفيعة المستوى، وبخصوص العملية المختلطة، عكس البلاغ قرارات مجلس السلام والأمن القاضية بما يلي:

- يُعين الممثل الخاص بالاشتراك بين رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي والأمين العام.
- يُعين قائد قوات العملية المختلطة، الذي ينبغي أن يكون أفريقياً، من قبل رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع الأمين العام.
- تستفيد البعثة المختلطة من مساندة الأمم المتحدة، ومن هياكلها ونظمها الخاصة بالقيادة والتحكم.
- يتولى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تحديد حجم قوة البعثة المختلطة، استناداً إلى العوامل الميدانية ومتطلبات تنفيذ ولايتها على نحو فعال.

٦٣ - وقرر مجلس السلام والأمن أيضاً تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، لمدة ستة أشهر، رهناً بالاستعراض الذي يُجريه المجلس وتوافر الموارد المالية.

٦٤ - وناشد مجلس السلام والأمن الأمم المتحدة "النظر في تقديم الدعم اللوجستي والمالي للبعثة، على النحو المنصوص عليه في استنتاجات مشاورات أبوجا". كما ناشد المجلس شركاء الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم اللوجستي والمالي المطلوب لبعثة الاتحاد الأفريقي.

٦٥ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر أقر مجلس الوزراء بالسودان، برئاسة الرئيس البشير، بلاغ مجلس السلام والأمن الصادر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وإني أرحب بالبلاغ الصادر

في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وبالالتزام بتنفيذ استنتاجات أديس أبابا. وقد بدأت الأمانة العامة العمل بشكل مكثف مع بعثة الأمم المتحدة في السودان والاتحاد الأفريقي من أجل تحويل نتائج اجتماعي أديس أبابا وأبوجا إلى نتائج ملموسة. وقد حدد الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مشاركة كل منهما في الآلية الثلاثية؛ وتجري بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حواراً متواصلاً بشأن عمل اللجنة التحضيرية للحوار والتشاور بين أهالي دارفور؛ وتعمل الأفرقة التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معاً حالياً في أديس أبابا لوضع الصيغة النهائية لمجموعة تدابير الدعم القوية. غير أنه آن الأوان لكي تزيل حكومة السودان كافة القيود، سواء الفنية منها أو السياسية، التي فُرضت على تنفيذ مجموعتي التدابير، وأن تسمح بتنفيذ هذه التدابير دون تأخير.

ثامنا - ملاحظات

٦٦ - مضى شهران آخران دون أن يتحقق أي تقدم سريع نحو حل الأزمة في دارفور. وقد استمرت المأساة في هذه المنطقة المنكوبة لمدة ثلاث سنوات الآن، ولا يزال السكان معرضين للهجمات، ولا تزال القرى تُهدم، وتُرتكب أعمال القتل وانتهاكات حقوق الإنسان والأعمال الوحشية ضد الأبرياء، ولا يزال الإفلات من العقاب متفشياً. وينتشر الصراع بشكل متزايد عبر حدود السودان، مهدداً بإشعال حرب شاملة في المنطقة. ومن الضرورة العاجلة أن تتخذ إجراءات لمنع استمرار الانتهاكات، بما في ذلك عن طريق مساءلة المسؤولين عن التجاوزات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي ارتكبت بالفعل. ومن الضروري أن يُرسل مجلس الأمن رسالة واضحة وموحدة لتحذير جميع الجهات المعنية من أن الوضع الراهن لا يمكن قبوله ولن يُسمح له بالاستمرار.

٦٧ - وبالإضافة إلى ذلك، وكما يعلم أعضاء مجلس الأمن، فإن حكومة السودان أعلنت إنهاء مهمة ممثلي الخاص في السودان في رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وإنني أشعر بأسف عميق إزاء هذا القرار، الذي زاد من تعقيد المساعي لإيجاد حل سريع للأزمة في دارفور.

٦٨ - ولا يمكن للجهود الرامية إلى تعزيز قاعدة دعم اتفاق دارفور للسلام أن تُكلل بالنجاح إلا إذا كانت منسقة وشاملة وشفافة. غير أن اعتقاد الحكومة والأطراف غير الموقعة لاتفاق دارفور للسلام أن بوسعها تغيير الوضع باستخدام القوة العسكرية يظل أكبر حجر عثرة. وكما ذكر ممثلي الخاص لمجلس الأمن في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، فإن الاشتباكات الأخيرة تشير إلى أن الحكومة السودانية لا تزال تؤيد الحل العسكري للصراع. وإني أعرب

عن استيائي من قيام الحكومة باستخدام القصف الجوي الذي لا يميز بين المدنيين والمحاربين، مما يشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥)، وللقانون الإنساني الدولي.

٦٩ - ويؤدي الاستمرار في رفض نشر قوات الأمم المتحدة لدعم عملية بعثة الاتحاد الأفريقي، تحت شعار السيادة، إلى تواصل الهجمات والتجاوزات التي لم يعد بالإمكان التسامح معها. لقد حان الوقت لإزالة كافة العقبات الفنية والقانونية التي تحول دون تقديم الأمم المتحدة المساعدة للاتحاد الأفريقي، وإعادة تأكيد التصريح العلني بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وينبغي أن يحدونا جميعا الإحساس بما تتطلبه هذه المسألة من عمل عاجل.

٧٠ - إن موجة العنف الأخيرة والهجمات المتواصلة التي تشنها الميليشيات المسلحة ضد المدنيين الأبرياء تبعث على بالغ القلق. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر أصدرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريراً يبين تفاصيل الهجمات الوحشية التي شنتها الميليشيات على المدنيين في بورام في أواخر آب/أغسطس وبداية أيلول/سبتمبر. ودعت المفوضة السامية إلى إجراء تحقيق بشأن هذه الهجمات. وإني أؤيد هذه التوصية، كما أشجع الحكومة على إجراء تحقيق وطني مستقل وتقديم المسؤولين عن هذه الأعمال أمام القضاء. وتعتبر مساءلة مرتكبي هذه الهجمات خطوة أساسية نحو وضع حد لها.

٧١ - وأحث بقوة جميع الأطراف المتحاربة على الامتناع فوار عن ممارسة العنف ضد المدنيين، واحترام المبادئ الإنسانية، والسماح للجهات الإنسانية بتقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها دون عائق. وينبغي لجميع الأطراف أن تضمن ممرآ آمناً لعمال الإغاثة وترفع كافة القيود المفروضة على العمليات. وينبغي أيضاً للسلطات السودانية أن تمدد الوقف الطوعي لتصدير الأسلحة إلى دارفور لمدة ١٢ شهر إضافياً، عندما تنقضي مدة هذا الوقف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وهي خطوة حاسمة لتمكين المنظمات الإنسانية من القيام بعملها لإنقاذ الحياة.

٧٢ - وقد كانت لدعم المانحين أهمية حاسمة للجهود الإنسانية في دارفور. فلم يقتصر دور مساهمات المانحين على أنها مكنت من استمرار البرامج في جميع قطاعات إنقاذ الحياة فحسب، بل إنها سمحت كذلك باستئناف بعض الأنشطة، من قبيل برنامج الغذاء مقابل التعليم. وآمل أن يتسنى ضمان هذا الدعم المالي خلال العام القادم، ليس لإدامة المساعدات في مستواها الحالي فحسب، بل وكذلك للسماح بالتخطيط للطوارئ في حالة تفاقم الأوضاع.

٧٣ - ويتناهى أسف عميق لأن تزايد العنف على طول الحدود بين السودان وتشاد أدى إلى انتكاس التقدم الدبلوماسي الذي كان السودان وتشاد قد حققاه بتوقيع اتفاق ٢٦ تموز/يوليه في طرابلس. وينبغي للحكومتين السودان وتشاد أن تمتنعا عن اتخاذ أي إجراء من شأنه زعزعة الاستقرار في المنطقة، وأن تعودا إلى الحوار السياسي.

٧٤ - وفي الوقت نفسه، حققت لجنة وقف إطلاق النار بعض التقدم، وإن كان محدوداً، تحت قيادة الاتحاد الأفريقي. وستفعل الأمم المتحدة كل ما في وسعها لمساعدة قيادة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بدعم جهودها الرامية إلى جعل نظام وقف إطلاق النار أكثر فعالية، من خلال الشمولية، وإجراء تحقيقات ذات مصداقية، وتعزيز المساءلة، وتنفيذ الأحكام الرئيسية المتعلقة بالأمن من اتفاق دارفور للسلام، وعن طريق تعزيز قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بواسطة مجموعة تدابير الدعم، وكذلك المشاركة في لجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة. وأشجع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على عقد اجتماع للجنة المشتركة في أقرب فرصة ممكنة، وأتطلع إلى نتائج هذا الاجتماع. وفي تلك الأثناء ينبغي أن تستمر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في الاستفادة من الدعم المالي واللوجستي والسياسي للمجتمع الدولي.

٧٥ - ومن الأهمية بمكان اغتنام الفرصة التي أتاحتها اجتماع أبوجا المعقود في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وأعزم أن أؤكد للرئيس البشير من جديد التزام الأمم المتحدة بتنفيذ الخطوات المتفق عليها في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في أديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي أكدها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه المعقود في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك دون مزيد من التأخير. ونظراً للتدهور المقلق الذي حصل مؤخراً في الوضع الأمني بدارفور، يجب أن تُعطى الأولوية الأولى للتوصل إلى وقف لإطلاق النار وإعطاء زخم للعملية السياسية. وهذه شروط حاسمة لا بد منها للقيام بأي عمل مُجد في مجال حفظ السلام.

٧٦ - وقد آن الأوان لتحويل الإعلانات إلى عمل من أجل تحقيق تقدم نحو هدفنا الرئيسي، وهو وضع حد للعنف في دارفور، واستعادة حق شعبها في العيش حياة طبيعية دون خوف، وإحياء الأمل في مستقبل أفضل.